

الكتاب :الله أكبر في الدّب عن الصديق الأكبر

تأليف

عبد الرحمن بن سعد الشثري

الله أكبر في الدّب عن الصديق الأكبر

تأليف

عبد الرحمن بن سعد الشثري

[/http://www.saaaid.net](http://www.saaaid.net)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في كلّ زمان فترة من الرسل , بقايا من أهل العلم يدعون من ضلّ إلى الهدى , ويصبرون منهم على الأذى , يحيون بكتاب الله الموتى , ويصّرون بنور الله أهل العمى , فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه , وكم من ضالّ تائه قد هدّوه , فما أحسن أثرهم على الناس , وأقبح أثر الناس عليهم , ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين , وانتحال المبطلين , وتأويل الجاهلين , الذين عقدوا ألوية البدع , وأطلقوا عقال الفتنة , فهم مختلفون في الكتاب , مخالفون للكتاب , مجمعون على مفارقة الكتاب , يقولون على الله , وفي الله , وفي كتاب الله بغير علم , يتكلمون بالمشابهة من الكلام , ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم , فنعوذ بالله من فتنة الضالين (1) .
والصلاة والسلام على عبد الله ورسوله القائل :
(إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد , ولكن يقبض العلم بقبض العلماء , حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤساء جهالاً , فسئلوا فأفتوا بغير علم , فضلّوا وأضلّوا) (2) .

(1) خطبة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى في كتابه : الرد على الجهمية والزنادقة ص 55-57 .

(2) رواه الإمام البخاري واللفظ له ح 100 (باب : كيف يقبض العلم) ؟ .
وقال رحمه الله تعالى : (وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم : انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه

وسلم فاكتبه ، فإني خفتُ ذُرُوسَ العلمِ وذهابَ العلماء ، ولا تقبلُ إلا حديثَ النبي صلى الله عليه وسلم ، وليفشوا العلمَ ، وليجلسوا حتى يُعَلِّمَ مَنْ لَا يَعْلَمُ ، فَإِنَّ الْعِلْمَ لَا يَهْلِكُ حَتَّى يَكُونَ سِرًّا .

ورواه الإمام مسلم ح2673 باب : رفع العلم وقبضه ، وظهور الجهل و الفتن في آخر الزمان .

والمروى عنه صلى الله عليه وسلم قوله :
(يَرِثُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُوهُ ، يَنْقُونَ عَنْهُ تَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ ،
وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ ، وَتَحْرِيفَ الْغَالِينَ) (1) .
ورضى الله عن صحابته والتابعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .
أما بعد :

فقد وقفتُ على كلام المدعو (...) في جريدة (...) في الخامس و العشرين من ذي الحجة عام 1425هـ في العدد (13375) فرأيتُ لهذا المُبتلى من الكلام ما يُوجبُ للمؤمن المُعافى ممَّا ابْتُلِيَ بِهِ هَذَا : أَنْ يُكْثِرَ مِنْ حَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى وَشُكْرِهِ ، وَمِنْ سَوْأَلِ اللَّهِ الْعَافِيَةِ ، وَأَيُّ بَلِيَّةٍ أَعْظَمَ مِنَ الْقَوْلِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِلَا عِلْمٍ .

وخلوُ الذهن من العلم ، وعدمُ الشعور بشيء منه : أخفُ ضرراً ، وأقلُ خطراً ممَّا ابْتُلِيَ بِهِ هَذَا الْمُبْتَلَى ، مِنْ تَحْرِيفِ الْكَلِمِ ، وَالْخُرُوجِ عَمَّا عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ، وَالتَّعَرُّضِ لَخَيْرِ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى بَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِالْكَذِبِ وَالبُهْتَانِ .

وما حالُ هَذَا الْمُبْتَلَى إِلَّا " حَالُ ذَلِكَ الْمَغْفَلِ الْقَائِلُ : (سَاعِلُ عَمَلَا " أَذْكَرُ بِهِ فِي التَّارِيخِ ، فَمَا كَانَ مِنْهُ فِي جَمْعٍ حَاشِدٍ إِلَّا " أَنْ خَلَعَ ثِيَابَهُ وَتَعَرَّى أَمَامَهُمْ ، فَتَحَقَّقَ لَهُ الَّذِي أَرَادَهُ) (2) .

(1) رواه البيهقي في الكبرى ح20700 (بابُ الرجل من أهل الفقه يُسأل عن الرجل من أهل الحديث فيقول : كَفَّوْا عَنْ حَدِيثِهِ لِأَنَّهُ يَغْلُطُ أَوْ يُحَدِّثُ بِمَا لَمْ يَسْمَعْ ، أَوْ أَنَّهُ لَا يُبْصِرُ الْفِتْيَا) وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج38/7 ، وصححه الإمام أحمد رحمه الله تعالى (فتح المغيث للسخاوي ج297/1) .

(2) الانتصار لأهل السنة والحديث في ردِّ أباطيل حسن المالكي للشيخ المحدث عبدالمحسن بن حمد العباد البدر وفقه الله تعالى ص9 .

فواجبٌ تحذير المسلمين من هذه الفتنة ، ومن هذا المفتون ، المتجاوز لحدود ربِّ العالمين { وَلاَ #مَدْعُو؟ أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ (151) الَّذِينَ يُقْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلاَ تَبْقَى كُفْرًا = عَمَ (152) } .
وإنه من الضلال المبين ، والغش للمسلمين ، والتدليس على شبيبتهم ما افتراه هذا الكاتب على خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم غضباً واحتجاجاً منه على أبي بكر الصديق رضي الله عنه لحربه للمرتدين .
والمصيبة تعظم : إذا عَلِمَ بَأَنَّ هَذَا الْمُبْتَلَى يُحَاوِلُ أَنْ يَكْسُو مَقَالَتَهُ بِلِحَاءٍ

الشريعة ، ونسبتها إلى مذهب أهل السنة والجماعة نتيجة لردود الأفعال ، ضد فكر التكفير - زعم - وهكذا من ردّ الباطل بأضلّ وأبطل منه ، والضلالة بأخريات ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم .
وفعلُ هذا المُبتلى من جادة الأخسرين أعمالاً ، وقد فضح الله المنافقين بها ، وهتك أستارهم فيها في مواضع من كتابه ، منها في صدر سورة البقرة ، إذ قالوا لتأييد إفسادهم : { إِنَّمَا تَحْنُ مُصْلِحُونَ (11) } فكذبهم الله تعالى بقوله : { أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَّا يَشْعُرُونَ (12) } .

ولمّا صدّوا عما أنزلَ الله تعالى حكى الله عنهم اعتذارهم : { ثُمَّ جَاءُوكَ يَخْلِقُونَ بِاللّهِ إِن أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَاتًا وَتَوْفِيقًا (62) } .
فالواجبُ ردّ الباطل والأهواء المضلّة بالكتاب والسنة ، وما عليه سلف الأمة من الصحابة رضي الله عنهم فمن تبعهم بإحسان .
ولا أرى مثلَ هذا التوجّه من هذا المُبتلى وجريدته ، إلا من السقوط في الفتنة { أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا } .
ومن أراد الله سعادته جعله يعتبر بما أصاب غيره فيسلك مسلك مَنْ أيدّه الله ونصره ، ويجتنب مسلك من خذله الله وأهانته ... (1) .

(1) يُنظر : مجموع الفتاوى ج 35/388 .

وهذه الرسالة مما أحسبّه عند الله تعالى كفاحاً ودفاعاً عن دين الصديق رضي الله عنه ، وصونا لأفكار شباب المسلمين من هذا الوباء ، مبتعدين عن النزاع والمماظة ، والخوض في تلك المخاضة ، ولكن : من جرّ أذيال الناس بباطل ، جرّوا ذيله بحق (1) .
هاشم جدنا فإن كنت غَضِبَ فاملني وجهك الجميل خدوشا (2) .

(1) يُنظر : براءة أهل السنة من الوقعة في علماء الأمة للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد وفقه الله تعالى ص 10 بتصرف .
(2) براءة أهل السنة ص 24 .

قال المُبتلى المفتون : (نتحدث فيها عن جذور الفكر الذي قاد إلى الإلتهاب كسلوك ، بدءاً من فكر الخوارج والمُكفرين ، ومروراً بفكر المتطرفين الغلاة ، وانتهاءً بأفكار المنظرين لفكر الإرهاب الجديد) إلى أن قال : (لم يخرج فكر التكفير إلى الوجود بغتة ، بل إن له جذوراً وسوابق في التاريخ الإسلامي ، ولعلّ أول وأهم واقعة تاريخية عبّرت عن ميلاد فكرة التكفير في الإسلام هي : حروب الردة ، التي خاضها الخليفة أبو بكر الصديق في مطلع عهده ، حيث غنيّ تكفير المرتدين وقتالهم بالسيف حكماً قاطعاً بتراجعهم عن ملة الإسلام ، وخروجهم عن عقيدته ، وهو الأمر الذي حسمه الخليفة الأول أبو بكر الصديق رضي الله عنه ، مُحْتَسِباً عصيان المرتدين عن دفع الزكاة تمرّداً على الدين ، لا على السلطة فحسب ، باعتبار أن الزكاة من أركان الإسلام الأساسية ، وبذلك

تكون حروب الردة أول بيان رسمي يعلن ميلاد أيديولوجيا التكفير ،
ويقرن التعبير عن حكم التكفير بقتال الجهة التي يشملها الحكم إياه ، ثم
بدأ التكفير في طوره التاريخي الثاني : بظهور فرقة الخوارج ... وبرز
فكرهم ظاهراً ليتسلل إلى فكر الأمة الإسلامية في أطوار متعددة من
تاريخها ، فمن تكفير المرتدين إلى تكفير مرتكب الكبيرة إلى تكفير بعض
الفرق من الباطنية والطرق الصوفية وأصحاب البدع حيث تدرجت فكرة
التكفير وتنامت ... والواقع أن عناصر الشبه والتقارب بين أفكار التكفير
القديمة وأفكار التكفير الحديثة قائمة ومتكررة ... فكر العنف والتطرف
والغلو ، والذي يتقاطع مع فكر التكفير في أكثر من مناسبة وشاهد
تاريخي ، إذ يمثل الإرهاصات الأولى للتكفير باعتباره أعلى أشكال
التعبير عنه وإن اختلفت النتيجة التي تنتهي إليها من حيث الحكم على
لآخر والعلاقة به (الخ .
فنخلص من كلام هذا المبتلى إلى ما يلي :

أولاً : تفريق المبتلى بين الخوارج والمكفرين ، فالخوارج على حسب
قوله خرجوا في زمن أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وأما
المكفرون : فهم الصحابة رضي الله عنهم بتكفيرهم لمانعي الزكاة ،
فاستحلوا دمائهم : باسم حروب الردة ، حيث قال : (بدءاً من فكر
الخوارج والمكفرين) .

ثانياً : أن المبتلى اعتبر الصديق رضي الله عنه أول من أوجد أيديولوجيا
التكفير ؟!! حيث قال المبتلى : (حيث عني تكفير المرتدين وقتالهم بـ
السيف حكماً قاطعاً بتراجعهم عن ملة الإسلام ، وخرجهم عن عقيدته)

ثالثاً : أن حكم الصحابة رضي الله عنهم على كل المرتدين بالردة من
أجل امتناعهم عن دفع الزكاة فقط ، حيث قال المبتلى : (محتسباً
عصيان المرتدين عن دفع الزكاة تمرداً على الدين) .

رابعاً : أن إجماع الصحابة رضي الله عنهم على حرب المرتدين هي أول
واقعة تاريخية عبرت عن ميلاد التكفير في الإسلام ؟!! حيث قال
المبتلى : (وبذلك تكون حروب الردة أول بيان رسمي يعلن ميلاد
أيديولوجيا التكفير) .

خامساً : أن عقيدة الخوارج المكفرين لمرتكب الكبيرة إنما هم امتداد
لفكر الصحابة رضي الله عنهم المكفرين للمرتدين عن الدين ، حيث قال
المبتلى : (ثم بدأ التكفير في طوره التاريخي الثاني : بظهور فرقة
الخوارج ... فمن تكفير المرتدين إلى تكفير مرتكب الكبيرة) .

سادساً : لم يجد المبتلى من يشبه الصحابة رضي الله عنهم في حفاظهم
على الإسلام في قتالهم للمرتدين إلا - الخوارج !!؟ حيث قال المبتلى :
(والواقع أن عناصر الشبه والتقارب بين أفكار التكفير القديمة وأفكار
التكفير الحديثة قائمة ومتكررة) .
أيها المسلمون :

لقد امتلأت كتب العقائد السنية في بيان موقف أهل السنة والجماعة
 فيمن تعرّض لصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم عموماً ، ولخلفائه
 الراشدين رضي الله تعالى عنهم خصوصاً .
 وقبل أن أسوق بعض النقول ، أذكرُ معنى السَّبِّ ؟ .
 السَّبُّ كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : (هو الكلامُ
 الذي يقصدُ منه الانتقاصُ ، والاستخفافُ ، وهو ما يفهمُ منه السَّبُّ في
 عقولِ الناسِ على اختلافِ اعتقاداتهم) (1) .
 ويذكرُ رحمه الله تعالى : أن حَدَّ السَّبِّ وضابطه هو العُرفُ ، فيقول :
 (فما عدّه أهلُ العُرفِ سبّاً ، وانتقاصاً ، أو عيباً ، أو طعنًا ونحو ذلك فهو
 من السَّبِّ) (2) .
 ويقولُ ابن حجر : (الشتمُ : هو الوصفُ بما يقتضي النقص) (3) .
 وأما النقولُ الواردة عن السلف فيمن تعرّض للصحابة عموماً ، وللصديق
 رضي الله عنه خصوصاً ، فكثيرةٌ منها :
 قول الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى : (ومَنْ أحسنَ القولَ في أصحابِ
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجه الطاهرات من كلّ دَنَسٍ ،
 وذرياته المقدّسين من كلّ رجسٍ ، فقد بريء من النفاق) (4) .
 ولَمَّا سبَّ عبيد الله بن عمر المقداد بن الأسود رضي الله عنه ، همَّ عمرُ
 رضي الله عنه بقطع لسانه ، فكلّمه فيه أصحابُ محمدٍ صلى الله عليه
 وسلم ، فقال : ذروني أقطعُ لسانَ ابني حتى لا يجترئ أحدٌ من بعدي
 يسبُّ أحدًا من أصحابِ محمدٍ صلى الله عليه وسلم أبداً (5) .

-
- (1) الصارم المسلول على شاتم الرسول صلى الله عليه وسلم لشيخ الإسلام
 لام ابن تيمية ج 3/1041 .
 (2) المرجع السابق ج 3/993 .
 (3) فتح الباري ج 6/291 .
 (4) شرح الطحاوية ص 553 .
 (5) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ج 7/1263 رقم 2377 ، والشفاء
 للقاضي عياض ج 2/310 .

وفي منتخب كنز العمال ج 4/424 : (دعوني فأقطع لسانه ، فتكون سنة
 يُعمل بها من بعدي ، لا يوجد رجل شتمَ رجلاً من أصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم إلا قَطَعَ لسانه) .
 وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : (ولعلَّ عمرَ رضي الله عنه إنما
 كفَّ عنه لَمَّا شفعَ فيه أصحابُ الحقِّ ، وهم أصحابُ النبي صلى الله عليه
 وسلم ولعلَّ المقدادَ كانَ فيهم) الصارم المسلول ج 3/1104 .

ولَمَّا بلغَ عليّ رضي الله عنه أن ابن السوداء تنقص أبا بكر وعمرَ رضي
 الله عنهما ، فدعا به وبالسيف ، فهممَّ بقتله ، فكلّم فيه فقال : لا يُساكنني
 بلداً أنا فيه ، فنفاه إلى الشام (1) .

وقال أيضا - رضي الله تعالى عنه - : (ما أَرَى رَجُلًا يَسبُّ أبا بكر
رضوان الله عليه يتيسر له توبة .
وانتقل جرير بن عبد الله البجلي , وحنظلة بن الربيع , وعدي بن حاتم ,
ومحمد بن عبدالعزيز التيمي رضي الله تعالى عنهم من الكوفة , وقالوا :
لا نقيم ببلدة يُشتَم فيها عثمان رضي الله عنه .
وكذلك فعل العلامة الخرقى الحنبلي ت334هـ - رحمه الله , حيث خرج
من بغداد لما ظهرَ سبُّ الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين (2) .

(1) رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد ج7/1264 رقم 2379 .
وقال شيخ الإسلام رحمه الله : (ولا يُظهرُ عليّ رضي الله عنه أنه يُريدُ
قتلَ رجلٍ إلاّ - وقتله حلالٌ عنده , ويُشبهه والله - أعلمُ أن يكونَ إنما
تركه خوفَ الفتنة بقتله , كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يُمسكُ عن
قتل بعض المنافقين , فإن الناس تشّت قلوبهم عقبَ فتنة عثمان رضي
الله عنه , وصار في عسكره من أهل الفتنة أقوامٌ لهم عشائرُ لو أرادَ إلا
نتصار منهم لغضبت لهم عشائرهم , وبسبب هذا وشبهه كانت فتنة
الجمال) الصارم المسلول ج3/1101 .
(2) طبقات الحنابلة ج2/75 , ويُنظر : تاريخ بغداد ج11/234 , وسير
أعلام النبلاء للذهبي ج15/363 .

وكذلك فعل العالم المالكي محمد بن نظيف البزاز الإفريقي ت355هـ -
رحمه الله , حيث خرج من إفريقية (1) هربا إلى المشرق لما ظهرَ فيها
سبُّ السلف (2) .

وقال الإمام مالك رحمه الله تعالى :
(لا ينبغي الإقامة بأرض يكونُ العملُ فيها بغير الحقِّ والسبِّ للسلف)
(3) .

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام الشافعي رحمه الله تعالى :
(عاشرتُ الناس , وكلمتُ أهلَ الكلام , فما رأيتُ قوما أوسخَ وسخا , ولا
أقذرَ قذرا , ولا أضعفَ حُجّة , ولا أحمقَ من الرافضة , ولقد وليتُ قضاء
الثغور فنفيتُ منهم ثلاثة رجال جهمين ورافضيا , أو
رافضيين وجهميا , وقلت : مثلكم لا يُساكنُ أهلَ الثغور , فأخرجتهم)
(4) .

وسألَ عبد الرحمن بن أبزى أباه عبد الرحمن :
(فيمن سبَّ أبا بكر ما كنت تصنعُ به ؟ قال : كنت أضربُ عنقه , قلت :
فعمر ؟ قال : أضربُ عنقه .

وقال طلحة بن مُصرّف رحمه الله تعالى :
كان يُقالُ : بُغضُ بني هاشم نفاقٌ , وبُغضُ أبي بكر وعمر نفاقٌ , والشاكُ
في أبي بكر رضي الله تعالى عنه كالشاكُ في السنة .
وعن عبد الله بن أحمد قال :

سألتُ أبي عن رجلٍ سبَّ رجلا - من أصحاب النبي صلى الله

عليه وسلم , قال : أرى أن يُضرب , فقلت : له حدٌ , فلم يقف على الحد , إلا أنه قال : يُضربُ وما أراه على الإسلام . وقال الأجلح :

- (1) أفريقية - قديماً - اسمٌ لبلاد واسعة ومملكة كبيرة قبالة جزيرة صقلية , وينتهي آخرها إلى قبالة جزيرة الأندلس (معجم البلدان ج 228/1) وأما أفريقيا اليوم فإسم لإحدى قارات العالم الست , وهي ثاني أكبر القارات مساحة بعد آسيا .
- (2) الديباج المذهب لابن فرحون ص 318 .
- (3) الانتقاء لابن عبد البر ص 36 .
- (4) السنة للخلال ج 3/499-500 , وقال المحقق : (إسناده صحيح) , ويُنظر : تاريخ ابن معين برواية الدوري ج 4/404 , وتاريخ مدينة دمشق ج 80/49 .

سمعنا أنه ما سبَّ أبا بكر وعمر أحدٌ إلا ماتَ قتلاً , أو فقراً (1) .
(وسئل محمد بن يوسف الفريابي عمَّن شتمَ أبا بكر رضي الله عنه ؟ .
قال : كافرٌ .
قيل : فيُصلَّى عليه ؟ .
قال : لا .
وسأله : كيف يُصنعُ به وهو يقولُ لا إله إلا الله ؟ .
قال : لا تمسُّوه بأيديكم , ادفعوه بالخشب حتى تواروه في حفرة) (2)

وقال الإمام مالكٌ رحمه الله تعالى :
(من شتمَ أحدًا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : أبا بكر , أو عمر , أو عثمان , أو معاوية , أو عمرو بن العاص , فإن قال : كانوا على ضلال , أو كفر , قُتلَ) (3) .
وقال هشام بن عمار رحمه الله تعالى :
(سمعتُ مالكا يقول : من سبَّ أبا بكر وعُمَرَ رضي الله عنهما قُتلَ) (4) .
وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى :
(على هذا مَضَّتْ سيرة أهل العلم , وأفتى بعض الشافعية : أن من سبَّ أبا بكر , أو عُمَرَ , أو عثمان , أو علياً رضي الله عنهم فهو كافرٌ) (5) .
وقال الهيثمي : (وتقل بعضهم عن أكثر العلماء : أن من سبَّ أبا بكر وعُمَرَ كان كافراً) (6) .

- (1) يُنظر : فضائل الصحابة للإمام أحمد ج 2/968 رقم 1895 , ومسائل الإمام أحمد لابنه عبد الله ص 431 رقم 1009 , وكتاب السنة للخلال ص 255 رقم 304 , وص 290 رقم 353 , وص 493 رقم 782 , واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد ج 7/1261-1271 , ومناقب أحمد لابن الجوزي ص 214 .

- (2) رواه الخلال في كتاب السنة ص 499 رقم 794 , وابن بطة في الشرح وإبانة ص 160 رقم 191 , وذكره شيخ الإسلام في الصارم المسلول ج 3/1061-1062 , والهيتمي في الصواعق المحرقة ص 258 .
- (3) الصواعق المحرقة للهيتمي ج 1/140 .
- (4) الصواعق المحرقة للهيتمي ج 1/144 .
- (5) الرد على البكري ج 1/599 لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى , وتلخيص كتاب الاستغاثة لابن كثير رحمه الله ج 2/694 .
- (6) الزواجر ج 2/943 .

وقد أنكر الإمام أحمد رحمه الله تعالى على مَنْ جمعَ الأخبارَ التي فيها طعنٌ على بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم , وغضبَ لذلك غضبًا شديدًا وقال : (لو كان هذا في أفناء (1) الناس لأنكرته , فكيف في أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم , وقال : أنا لم أكتب هذه الأحاديث , قلت لأبي عبد الله : فَمَنْ عرفتُهُ يكتبُ هذه الأحاديثَ الرديئةَ ويجمعها أيْهجرُ ؟ قال : نعم , يستأهلُ صاحبُ هذه الأحاديثَ الرديئةَ الرَّجْمُ) (2) .

فكيف بهذا المُفتري على أبي بكر رضي الله عنه لأنه حاربَ المرتدين . وقد كان أئمة السلف رحمهم الله تعالى يقولون : (معاوية رضي الله عنه بمنزلة حَلَقَةِ الباب , مَنْ حرَّكهُ اتهمناه على مَنْ فوقه) (3) .

فكيف بهذا المُبتلى وطعنه في الصديق رضي الله عنه , فَمَنْ فوقَ الصديق إلا - النبي صلى الله عليه وسلم ؟ .

وقال الربيع بن نافع رحمه الله تعالى : (معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه سَترَ أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم , فإذا كشفَ الرَّجلَ السَترَ اجتَرَأَ على ما وراءَهُ) (4) .

فيا ترى مَنْ سيجترأ عليه هذا المُبتلى بعد أبي بكر إلا - النبي صلى الله عليه وسلم .

وقال الإمام أبو زرعة رحمه الله تعالى :

- (1) أفناء جمع فُئاً - بفتح النون وسكونها - أما بالفتح فمعناه : الكثرة , وأما بالسكون فيعني الجماعة (القاموس المحيط ص 61 , ولسان العرب ج 10/331) .
- (2) السنة للخلال ج 3/501 وقال المحقق : إسناده صحيح .
- (3) تاريخ دمشق للحافظ ابن عساكر ج 59/210 .
- (4) تاريخ دمشق للحافظ ابن عساكر ج 59/209 .

إذا رأيتَ الرَّجُلَ ينتقصُ أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم أنه زنديقٌ) (1) .

وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى : (فيا ويلَ مَنْ أبغضهم , أو

سبهم , أو أبغض أو سب بعضهم , ولا سيما سيّد الصحابة بعد الرسول صلى الله عليه وسلم , وخيرهم , وأفضلهم أعني الصديق الأكبر , و الخليفة الأعظم أبا بكر بن أبي قحافة رضي الله عنه , فإن الطائفة المخدولة من الرافضة يُعادون أفضل الصحابة , ويُبغضونهم , ويسبّونهم , عياذاً بالله من ذلك , وهذا يدلّ على أنّ عقولهم معكوسة , وقلوبهم منكوسة , فأين هؤلاء من الإيمان بالقرآن , إذ يسبّون مَنْ رضي الله عنهم (2) .

وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى : (لكنّ الله أشقاهم فخذلهم بالتكلم في أنصار الدين , كلّ مُيسّرٍ لِمَا خُلِقَ له) (3) . فكيف إذا كان هذا الانتقاص من أجل حربه للمرتدين ؟ .

- (1) رواه أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (ت 463هـ . في الكفاية في علم الرواية ص 97 , وابن عساكر في تاريخه ج 32/38 , ويُنظر : تهذيب الكمال للمزي ج 96/19 .
- (2) تفسير ابن كثير ج 385/2 .
- (3) رسالة في الردّ على الرافضة ص 8-9 .

وروى الإمام أحمد عن ابن أبي ليلى قال : (تداروا في أبي بكر وعمر , فقال رجلٌ من عطارٍ : عمرٌ أفضلٌ من أبي بكر , فقال الجارودُ : بل أبو بكر أفضلٌ منه , فبلغ ذلك عمر , قال : فجعل يضربه ضرباً بالذرة حتى شَعَرَ (1) , ثم أقبلَ إلى الجارود فقال : إليك عني , ثم قال عمر : أبو بكر كان خيرَ الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم في كذا وكذا , ثم قال عمر : مَنْ قال غير هذا أقمنا عليه ما نقيمُ على المُفتري) (2) . وكذلك قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه : (لا يُفضِّلني أحدٌ على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما إلا جلدته حدّ المُفتري) (3) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : (فإذا كان الخليفةان عمرٌ وعليٌ رضي الله عنهما يجلدان حدّ المُفتري لِمَنْ يُفضِّلُ عليّاً على أبي بكر وعمر , أو مَنْ يُفضِّلُ عمرَ على أبي بكر , مع أنّ مُجرّدَ التفضيل ليس فيه سبٌ ولا عيبٌ , علّم أنّ عقوبة السبِّ عندهما فوقَ هذا بكثير) (4) .

الله أكبر , أفلا نعلمُ أيها المسلمون : ألا يخافُ هذا الكاتب المفتون أن تكون عقوبته بطعنه في أبي بكر رضي الله تعالى عنه , وأنه أوّل من أوجد التكفير لحربه للمرتدين أكبر من عقوبة حدّ المُفتري .

- (1) قال ابن الأثير : (من شجر الكلب إذا رفع إحدى رجليه ليبول , وقيل : الشجر البعد , وقيل : الاتساع) النهاية في غريب الحديث ج 482/2 مادة شجر .

(2) رواه الإمام أحمد رحمه الله في فضائل الصحابة ج 300/1 رقم 49 ،
وصححه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الصارم المسلول ج
1106-1107/3 .

(3) فضائل الصحابة ج 82/1 ، والسنة لابن أبي عاصم ج 575/2 .

(4) الصارم المسلول على شاتم الرسول صلى الله عليه وسلم ج
1107/3 .

وعن الفضل بن زياد قال : (سمعتُ أبا عبد الله وسئل عن رجل انتقصَ
معاوية وعمرو بن العاص أَيْقَالَ له رافضيٌ ؟ قال : إنه لم يجترئ عليهما إ
لاَّ وله خبيثةٌ سوء ، ما يُبغضُ أحدٌ أحدًا من أصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم إلاَّ له داخلةٌ سوء) (1) .

وقال الإمام أحمد رحمه الله تعالى فيما هو أقل من فعل هذا الكاتب :
(.. فَمَنْ فعلَ ذلك فقد وَجَبَ على السلطان تأديبه وعقوبته ، ليس له أن
يعفو عنه ، بل يعاقبه ويستتيبه ، فإن تابَ قَبِلَ منه ، وإن ثبتَ أعادَ عليه
العقوبة وخلده في الحبس حتى يموت أو يُراجِعَ) (2) ، (وحكى الإمام
أحمد هذا عَمَّن أدركه من أهل العلم ، وحكاه الكرمانى عنه وعن إسحاق ،
والحميدي ، وسعيد بن منصور ، وغيرهم) (3) .

فانظروا يا علماء الإسلام : إلى قول إمام أهل السنة فيمن يعيبُ أو
يَطْعَنُ في واحدٍ من الصحابة رضي الله عنهم ، ووجوب عقوبته وتأديبه ،
وليس له أن يعفو عنه ، فكيف إذا كان الطعن في أعظم الصحابة ، ومن
أجل حربه للمرتدين عن الإسلام .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : (.. وأما إن سبَّهم سبًّا لا
يقدرُ في عدالتهم ولا في دينهم ، مثل وصف بعضهم بالبخل ، أو الجبن ،
أو قلة العلم ، أو عدم الزهد ، ونحو ذلك فهو الذي يستحقُّ التأديبَ و
التعزيرَ ، ولا نحكمُ بكفره بمجرد ذلك ، وعلى هذا يُحملُ كلام مَنْ لم
يُكفِّرْهُمْ من العلماء) (4) .

وذكر أبو يعلى من الأمثلة على ذلك : (اتَّهَمَهُم بِقِلَّةِ المعرفة بالسياسة)
(5) .

(1) رواه ابن عساكر في تاريخه ج 210/59 ، ويُنظر : السنة للخلال ج
447/2 ، والبداية والنهاية لابن كثير ج 139/8 .

(2) طبقات الحنابلة ج 24/1 ، الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى ص
282 .

(3) الصارم المسلول ج 1057/3 .

(4) الصارم المسلول ج 1110/3 .

(5) يُنظر : الصارم المسلول ج 1066/3 .

فهل يقول عاقلٌ يا علماء الإسلام بأنَّ افتراء هذا الكاتب على صديق هذه
الأمّة رضي الله عنه : بأنه أول مَنْ أنشأ أيديولوجيا التكفير بحربه
للمرتدين لا يقدرُ في عدالته ودينه رضي الله عنه ؟؟؟ .

وقال الإمام مالك رحمه الله تعالى عن أناس فعلوا أقل مما فعل هذا الكاتب المبتلى : (إنما هؤلاء أقوام أرادوا القدر في النبي صلى الله عليه وسلم فلم يتمكنهم ذلك ، فقدحوا في أصحابه حتى يقال : رجل سوء ، ولو كان رجلاً صالحاً لكان أصحابه صالحين) (1) .
 أما يخشى هذا الكاتب وأمثاله أن ينطبق عليهم قول الإمام أحمد رحمه الله : (إذا رأيت رجلاً يذكر أحداً من الصحابة بسوء فاتهمه على الإسـلام) (2) .
 وإتني في هذا المقام أشكر علماء الأزهر على إصدارهم البيان الآتي في علمائنا العصر الحاضر ، حيث قالوا :

(1) رسالة في سب الصحابة ص 47 .
 (2) رواه ابن بطة في الشرح والإبانة ص 170 رقم 231 ، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ج 7/1252 رقم 2359 ، وابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد ص 160 ، وابن كثير في البداية والنهاية ج 8/139 .

لقد رأيناهم يفتالون التاريخ الإسلامي كله فلا يرون فيه إلا سلسلة من المجون والمظالم !! .. بل لم يسلم من سهامهم السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ، فرأيناهم يزّون في أبي بكر الصديق رضي الله عنه مفتصباً لحقوق النبي صلى الله عليه وسلم !! مستحلاً لقتال المسلمين بما خاضه من حروب الردّة !! وينتصرون لإخوانهم المرتدين !! ناقلين في ذلك أحاديث الإفك من المستشرقين ، ضاربين عرض الحائط بحقائق الكتاب والسنة وإجماع المسلمين .. إننا من جانبنا نعلن - إبراء الذمة - أن مثل هذا التصرف العلماني ثورة على دين الأمة !! وعدوان سافر على مرجعيتها المقدسة كتاباً وسنة !! .. كما أنه من ناحية أخرى يؤلّد تطرفاً مقابلاً نشهده في حوادث العنف التي تتابعت على مسرح الحياة المصرية في الآونة الأخيرة ، وإننا بقدر ما نعلن إدانتنا للتطرف الذي ينسب إلى الدين ، وإنكارنا على ما يقع في هذا الجانب من أحداث دامية ، فإننا ندين وبنفس القدر هذا الغلو في معاداة الإسلام ، ورفض شريعته ، وتزييف تاريخه ، وتشويه رموزه وأعلامه .. وإن مثلاً ومثل هؤلاء كمثل قوم استهموا في سفينة ، فأصاب فريق منهم أعلاها وأصاب آخرون أسفلها ، فإذا الذين في أسفلها يحاولون أن يخرقوا في نصيبهم خرقاً ليستقوا منه الماء ، فلو تركوا وما يريدون لغرقت السفينة بمن فيها أجمعين !! .. إن هذا الذي تشهده الساحة المعاصرة من استطالة دعاة العلمانية واستماتتهم في عزل هداية الإسلام عن مسيرة هذه الأمة ، والزج بها في مجاهل الأرض وخوادم السبل يعدّ خيانة عظيمة لهذه الأمة وللحقيقة المجردة !! وإن التمكين لذلك يعدّ إعانة على هذه الخيانة ، ومسلكاً عدائياً لا تصلح به دنيا ولا يبقى معه دين لله ...

إن ثوابت هذه الأمة ومحكمات هذه الملة قد أصبحت عرضاً مباحاً لهؤلاء

اء يتخوّضون فيه طعنا ، وتسفيها ، وتشويها ، وتزييفا بلا حريجة دينية أو خلقية !! .. إننا نعلنُ براءتنا إلى الله عز وجل من كل دعوة تخاصم شريعة الله تعالى ، وتجاهرُ أحكامها بالعداء ، ونعلنُ أن مثل هذه الدعوات امتدادٌ للوجود الاستعماري في بلادنا لله وأنها لا تجتمع مع أصل الإسلام بحال من الأحوال !! كما ندعو الصحف المصرية جميعها : القومية - أي الحكومية - منها ، والمعارضة : أن لا تسود أعمدتها بإشاعة أحاديث الإفك التي يتداولها هؤلاء ، فإن أبت إلا أن تفعل ، فلا أقل من أن تتيح لحملة الشريعة ودعاة الإسلام من المساحة ما يكفي لدفع التهمة بالحجة ، ومقارعة الكلمة بالكلمة إحقاقا للحق ، وإبطالا للباطل ، واتقاء لسخط الله عز وجل ، فإن هذا هو أدنى ما يمكن قبوله منها باعتبارها تصدر في بلاد لا تزال تنتسب إلى الإسلام ، وقد آلينا على أنفسنا - نحن الموقعين على هذا البيان - أن نقوم بواجبنا تجاه ديننا وأمتنا ، وأن نصدع بكلمة الحق لا نخاف في الله لومة لائم ، كما اتفقنا فيما بيننا على التصدي لكل ما يثار حول الإسلام من شبهات ومفتريات من خلال الحوارات والمناظرات العلمية الجادة لكل من يرغب في الحوار والمناظرة ، لتكون نوعا من استفاضة البلاغ ، وإقامة الحجة على الكافة ، ليهلك من هلك عن بينة ، ويحيى من حي عن بينة ، مسترشدين بقول المولى سبحانه : { ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ } كما ندعو الأمة جميعا إلى أن تكون على بينة من أمر هؤلاء الذين يحرثون الطريق أمام أعدائها في الدنيا ، ويجزونها بدعوتهم إلى جحيم الخلد وشقاء الأبد

في الآخرة لله { قَسَتْ ذُرُوءُ مَا أَقُولُ لَكُمْ وَأَقْوَضُ أُمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنْ اللَّهَ بِصِيرُ الْعِبَادِ (44) } .
هذا بلاغ لكم والبعث موعدا وعند ذي العرش يذري الناس ما الخبر (1)

وندعو لسماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ مفتي الديار السعودية ، رئيس القضاة ، والشئون الإسلامية - رحمه الله تعالى - على موقفه مع عبدالله الخنيزي مؤلف كتاب (أبو طالب مؤمن قريش) حيث قال سماحته رحمه الله تعالى :

من محمد بن إبراهيم إلى المكرم مدير شرطة الرياض سلمه الله .
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد :

فبالإشارة إلى المعاملة الواردة منكم برقم 944 وتاريخ 1381/11/10 المتعلقة بمحاكمة عبد الله الخنيزي ، فإنه جرى الإطلاع على المعاملة الأساسية ووجدنا بها الصك الصادر من القضاة الثلاثة المقتضي إدانته ، و المتضمن تقريرهم عليه :

يُعزَّر بأمور أربعة :

أولا : مصادرة نسخ الكتاب وإحراقها ، كما صرح العلماء بذلك في

حكم كتب المبتدعة .
ثانياً : تعزير جامع الكتاب بسجنه سنة كاملة ، وضربه كل شهرين عشرين
جلدة في السوق مدة السنة المشار إليها بحضور مندوب من هيئة الأمر بـ
المعروف ، مع مندوب الإمارة والمحكمة .
ثالثاً : إستتبابته ، فإذا تاب وأعلن توبته ، وكتب كتابة ضد ما كتبه في
كتابه المذكور ، ونشرت في الصحف ، وتمت مدة سجنه خلّي سبيله بعد
ذلك ، ولا يُطلق سراحه وإن تمت مدة سجنه ما لم يقم بما ذكرنا في هذه
المادة .
رابعاً : فصله من عمله ، وعدم توظيفه في جميع الوظائف الحكومية ، لأ
ن هذا من التعزير .
هذا ما يتعلق بالتعزير الذي قرّرتَه اللجنة ، وبعد استكمالهِ يبقى موضوع
التوبة يُجرى فيه ما يلزم إن شاء الله ، والسلام عليكم (ص / ف 27 في
1382 / 1 / 10) .
(توبته)
من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم .. وفقه
الله .

(1) مجلة البيان ج 54/39-42 .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد :
فبالإشارة إلى خطاب جلالتم رقم 337/7/17 في 1382/3/14 بشأن
عبد الله الخنيزي مؤلف كتاب (أبو طالب مؤمن قريش) وما رأى جلا
لتكم من إحضاره لدينا وأخذ اعترافاته كتابةً بالتكذيب لما كتبه .
ونفيد جلالتم أننا استدعينا المذكور ، وقرّر التوبة المرفقة ، والتزم بـ
الكتابة والنشر في الصحف ردّاً على ما افتراه في كتابه ، كما أخذنا عليه
التعهد بعدم إعادة طبع الكتاب أو الإذن لأحد بطبعه ، ومتى حصل ذلك
فإنه معرض للعقوبة ، ونعيد إلى جلالتم أوراق المعاملة ، والله يحفظكم
(ص / ف 496 في 1382/4/2) .
إعترافه بالخطأ خطياً
بسم الله الرحمن الرحيم
أنا عبد الله الخنيزي مؤلف كتاب (أبو طالب مؤمن قريش) أعترف بأن
كتابي المذكور يشتمل على ما يأتي :
(1) ألجزم بإيمان أبي طالب .
(2) انتهاك حرمة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : برمي بعضهم بـ
الزنا ، وتفسيق البعض ، وتكفير البعض ، ونسبة البعض إلى أخذ الرشوات
مقابل وضع الحديث ، واختلاقه على النبي صلى الله عليه وسلم .
(3) أحاديث مختلقة على النبي صلى الله عليه وسلم اعتمدت عليها في
الكتاب المذكور .

أعترف بوقوع هذه الأشياء في كتابي (أبي طالب مؤمن قريش) وأنني

إذ أعترف بذلك أقرُّ بخطئي في ذلك جميعه ، وأتوبُ إلى الله من هذه الأشياء ، وأعتقدُ في أبي طالب بما صحَّ به الحديث أنه مات على ملة عبد المطلب وهي الكفر (1) .

(1) عن سعيد بن المسيَّب عن أبيه قال : (لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوَفَاةُ , جَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَجَدَ عِنْدَهُ أَبَا جَهْلٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أُمِيَّةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ , فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا عَمُّ , قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ , كَلِمَةً أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ , فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمِيَّةَ : يَا أَبَا طَالِبٍ , أَتُرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ , فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْضِضُهَا عَلَيْهِ , وَيُعِيدُ لَهُ تِلْكَ الْمَقَالَةَ , حَتَّى قَالَ أَبُو طَالِبٍ آخِرَ مَا كَلَّمَهُمْ : هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ , وَأَبَى أَنْ يَقُولَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ , فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَمَّا وَاللَّهِ لَا أُسْتَغْفِرُ لَكَ مَا لَمْ أَتِهِ عَنْكَ , فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : { مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَى قَرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أُصْحَابُ الْجَحِيمِ (113) } وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَبِي طَالِبٍ , فَقَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ : { إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أُخْبِتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ (56) }) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ ح 1249 بَابُ إِذَا قَالَ الْمُشْرِكُ عِنْدَ الْمَوْتِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ , وَمُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ وَاللَّفْظُ لَهُ ح 24 بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى صِحَّةِ إِسْلَامِ مَنْ حَضَرَهُ الْمَوْتُ مَا لَمْ يَشْرَعْ فِي النَّزْعِ وَهُوَ الْغُرْغُرَةُ .

وأقولُ في جميع الصحابة أنهم أفضل الخلق بعد الأنبياء ، وأنَّ نصوص الكتاب والسنة الدالة على فضلهم تشملُ مَنْ تكلَّمْتُ في شأنهم في الكتاب المذكور ، وأبرئُ جنابهم من جميع ما رميتهم به من الزنا والفسق والكفر ، وأخذ الرشوات مقابل الكذب على النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وأترضى عن جميع الصحابة ، وأعتبرُ الطعن فيهم طعنًا في الشريعة لأنهم تقلَّتها .

كما أنني تائبٌ إلى الله من ذكر الأحاديث الموضوعة . وأعتقدُ الإمساكَ عما شجر بين الصحابة ، وأقول : إنَّ هذه الآثار المروية في مساوئهم منها ما هو كذبٌ ، ومنها ما قد زيدَ فيه وثقص وغيرَ عن وجهه ، الصحيح منه هم فيه معذورون : إمَّا مجتهدون مصيبون ، وإمَّا مجتهدون مخطئون ، وخطؤهم مغفور لهم ، كما أنني تائبٌ إلى الله من ذكر الأحاديث الموضوعة التي ذكرتها في هذا الكتاب ونسبتها إلى الرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، حَدَرًا مِنَ الْوَعِيدِ الثَّابِتِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قَوْلِهِ : (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ) (1) ، وَفِي رِوَايَةِ (2) : (مَنْ قَالَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ) .

(1) رَوَاهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ ح 107 بَابُ إِثْمِ مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ

صلى الله عليه وسلم , والإمام مسلم رحمه الله ح3 باب تغليظ الكذب
على رسول الله صلى الله عليه وسلم .
(2) للإمام أحمد ح469 , وابن حبان ح28 ذكر إيجاب دخول النار لمن
نسب الشيء إلى المصطفى صلى الله عليه وسلم وهو غير عالم بصحته ,
والبيهقي في الكبرى ح2011 باب من يشاور , قال الشافعي رحمه الله
: يشاور من جمع العلم والأمانة , والطبراني في الكبير ح426
, وغيرهم , وقال الهيثمي : (وهو حديث رجاله رجال الصحيح) مجمع
الزوائد ج1/134 .

وكما أعلن توبتي من هذه الطامات التي تعتبر جناية على الشريعة الإسلامية
نية , ومُنكرًا , وزورًا , وبُهتانًا , أتعهدُ بأن أردّ مافي الكتاب المذكور من ا
لأخطاء ردًا مُفصّلًا مُستمدًا من كتب المُعتبرين عند أهل الحقّ , هذا
وأسأل الله أن يقبل مِنِّي توبتي , ويجزي عَنِّي مَنْ صاروا سببًا في هذه
التوبة خيرَ الجزاء , وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم
(توقيعه) .

كما أتّي أتعهدُ بعدم إعادة طبع الكتاب مِن قَبْلِي , وعدم الإذن مِنِّي لِمَنْ
شاء إعادة طبعه , وعليه أوقع 1382/4/3 (توقيعه) انتهى (1) .
أيها المسلمون :

إِنَّ صُورَ الرِّدَّةِ التي حَصَلَتْ بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ,
تتمثل بإيجاز في (أن العرب افتقرت في رديتها : فطائفة رجعت إلى
عبادة الأصنام وقالوا : لو كان نبيًا لَمَّا مات .
وفرقّة قالت : نؤمنُ بالله ولا نُصلي .
وطائفة أقرّوا بالإسلام وصلّوا , ولكن منعوا الزكاة .
وطائفة شهدوا أن لا إله إلا الله , وأنّ محمدًا صلى الله عليه وسلم رسول
الله , ولكن صدّقوا مسيلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم أشركه معه
في النبوة .
ولم يشك أحدٌ من الصحابة في كفر مَنْ ذكرنا , ووجوب قتالهم إلا
مانع الزكاة .. ثم زالت الشبهة عن الصحابة رضي الله عنهم , وعرفوا
وجوب قتالهم فقاتلوهم) (2) .

(1) مجموع فتاوى سماحته ج12/187-190 .

(2) مختصر سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم لشيخ الإسلام محمد بن
عبد الوهاب رحمه الله ص29-30 .

إذا فإنّ من توفيق المرء وحسن علمه وعمله أنه إذا تطرّق لأقوال وأفعال
الصحابة رضي الله عنهم , أو بحث فيما يتعلق بهم , استحضّر في ذهنه
أنهم صفوة الخلق بعد الأنبياء والمرسلين , وأنّ الله قد اصطفاهم لحمل
رسالته , وأنهم تلقوا العلم من فيّ رسول صلى الله عليه وسلم , وفعله ,
وتقريره , ومشاهدة جميع أحواله , ففهموا حقّ الفهم مراد الله , ومراد

رسوله صلى الله عليه وسلم ، وعملوا بما علموا .
 أَلَمْ يَعْلَم (المفتون) وَمَنْ عَلَى شَاكِلَتِهِ :
 أَنْ الطَّعْنَ فِي أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَوْ بِالْإِشَارَةِ طَعْنٌ فِي الدِّينِ .
 قَالَ الْإِمَامُ الْبَرْبَهَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى :
 (وَاعْلَمْ أَنَّ مَنْ تَنَاوَلَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاعْلَمْ أَنَّهُ إِتْمَا أَرَادَ مُحَمَّدًا وَقَدْ آذَاهُ فِي قَبْرِهِ) (1) .
 وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 (فَإِنْ يُطِيعُوا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ يَزْشُدُوا) (2) .
 وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا :
 (لَوْ اجْتَمَعْتُمَا فِي مَشُورَةٍ مَا خَالَفْتُمَا) (3) .
 فَهَذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُخْبِرُ أَنَّهُ لَا يُخَالَفُهُمَا وَلَا يَعَصِيهِمَا
 لَوْ اتَّفَقَا ، فَلَمَّا ذَا يَتَّهَمُ الْمَفْتُونُ اتَّفَاقَهُمَا ، وَبَلَّ اتَّفَاقَ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ عَلَى
 قِتَالِ الْمُرْتَدِّينَ أَنَّهُمْ بِذَلِكَ أَحْدَثُوا فِكْرَ التَّكْفِيرِ فِي الْأُمَّةِ .

- (1) شرح السنة للبريهاري ص 54 .
 (2) رواه الإمام مسلم رحمه الله ح 681 باب قضاء الصلاة الفائتة
 واستحباب تعجيل قضائها .
 (3) رواه الإمام أحمد رحمه الله ح 18023 وقال الهيثمي رحمه الله :
 (رواه أحمد ورجاله ثقات إلا أن ابن غنم لم يسمع من النبي صلى الله
 عليه وسلم) مجمع الزوائد ج 9/53 .

وما أشبه المفتون بتلك الفرقة التي دخلت على جندب بن عبد الله رضي
 الله عنه فقالوا : (ندعوك إلى كتاب الله ، فقال : أنتم ، قالوا : نحن ، ق
 ال : أنتم ، قالوا : نحن ، فقال : يا أخا بيث خلق الله ؟ في اتباعنا
 تختارون الضلالة ، أم في غير سنتنا تلتمسون الهدى ، اخرجوا عني) (1)

أما أَنْ لِلْمَفْتُونِ أَنْ يَتَمَعَّنَ فِي قَوْلِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ (2) : (لَوْ بَلَّغْنِي أَنَّهُمْ
 - يَعْنِي الصَّحَابَةَ - لَمْ يُجَاوِزُوا بِالْوُضُوءِ ظَفْرًا لَمَّا جَاوَزْتَهُ بِهِ ، وَكَفَى بِنَا
 عَلَى قَوْمٍ إِزْرَاءً أَنْ تُخَالَفَ أَعْمَالُهُمْ) .

وَيَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : (وَمَنْ
 تَسَبَّ جَمْعَهُمْ أَصْحَابَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْفُسْقِ وَالظُّلْمِ ، وَجَعَلَ
 اجْتِمَاعَهُمْ عَلَى الْبَاطِلِ ، فَقَدْ أَزْرَى بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَازْدَرَاؤُهُ
 كَفْرٌ) (3) .

وَقَالَ السَّبْكِ : (فَيَتَلَخَّصُ : أَنَّ سَبَّ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى مَذْهَبِ
 أَبِي حَنِيفَةَ وَأَحَدِ الْوَجْهَيْنِ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ كَفْرٌ) (4) .
 وَقَالَ سَمَاحَةُ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : (وَإِنْ امْتَنَعَ مِنْ
 الزَّكَاةِ وَكَابَرَ عَلَيْهَا ، وَقَاتَلَ دُونَهَا ، فَكَذَلِكَ يُقَاتَلُ ، كَمَا قَاتَلَ الصَّحَابَةُ
 مَانِعِي الزَّكَاةِ مَعَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَحَكَمُوا عَلَيْهِمْ بِالرَّدَّةِ) (5) .

أيها المسلمون :

ومن خطورة كتابة هذا الكاتب : إبرازة لمذهب غلاة المرجئة , بعدم دخول الأعمال في مسمى الإيمان , شعَرَ بذلك أم لم يشعر .

- (1) يُنظر : إعلام الموقعين للإمام ابن القيم رحمه الله ج 139/4 .
- (2) يُنظر : الإبانة عن شريعة الفرق الناجية .. ج 362/1 لابن بطّة 387هـ . رحمه الله تعالى .
- (3) رسالة في الرد على الرافضة ص 8 وانظر ص 17 .
- (4) فتاوى السبكي ج 590/2 .
- (5) مجموع فتاوى سماحته ج 29/7 .

قال الله تعالى : { فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخَذُواهُمْ وَأَخْصَرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ (5) } .
ثم قال سبحانه بعدها : { فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَتَقَصِّلُ الْآيَاتُ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ (11) } وَإِنْ تَكُفُّوا أَيْمَانُهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا ^{spEJ}ح &r الكفر إِيَّاهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ (12) } .
فجعل سبحانه إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة مع الإيمان بالله وترك الشرك - شرطاً في تخليه السبيل ، وعصمة الدم ، واستحقاق الأُخوة من المؤمنين ، وجعل نقض ذلك مُوجباً للقتال على الكفر .
ولهذا قال أنس رضي الله عنه - وهو ممن أدرك ظهور المرجئة - : (هو دينُ الله الذي جاءت به الرُّسل ، قبلَ هرج الأحاديث ، واختلاف الأهواء ، وتصديقُ ذلك في كتاب الله عز وجل في آخر ما نزل { فَإِنْ تَابُوا } قال : توبتهم خلعُ الأوثان وعبادتها { وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ } (1)) .

- (1) رواه المقدسي رحمه الله في الأحاديث المختارة ج 2122 ح 126/6 ، وقال المحقق : إسناده حسن .
ويُنظر : تفسير الطبري ج 78/10 ، وشعب الإيمان للبيهقي ج 6856 ح 341-342/5 ، وتفسير ابن كثير ج 337/2 ، والدر المنثور ج 132/4 .

وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله في تفسيرها : (ولهذا اعتمدَ الصديق رضي الله عنه في قتال مانعي الزكاة على هذه الآية الكريمة وأمثالها ، حيث حرّمت قتالهم بشرط هذه الأفعال ، وهي : الدخولُ في الإسلام ، و القيام بأداء واجباته ، ونَبَهَ بأعلاها على أدائها ، فَإِنْ أَشْرَفَ الْأَرْكَانَ بَعْدَ الشَّهَادَةِ الصَّلَاةَ الَّتِي هِيَ حَقٌّ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وبعدها أداءُ الزكاة التي هي نفعٌ متعدٍ إلى الفقراء أو المحاويج ، وهي أَشْرَفُ الْأَفْعَالِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَخْلُوقِينَ ، ولهذا كثيراً ما يقرنُ الله بين الصلاة والزكاة ، وقد جاء في الصحيحين (1) عن ابن عمر رضي الله عنهما ، عن رسول الله صلى الله

عليه وسلم أنه قال : " أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ ... " الحديث ، وقال أبو إسحاق : عن أبي عبيدة ، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : " أُمِرْتُمْ بِإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ، وَمَنْ لَمْ يُزَكِّ فَلَا صَلَاةَ لَهُ " (2)

(1) البخاري ح 6526 باب قتل مَنْ أْبَى قبول الفرائض وما نسبوا إلى الردّة ، ومسلم ح 22 باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمدٌ رسول الله ، ويقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، ويؤمنوا بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم ، وَأَنْ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ عَصَمَ نَفْسَهُ وَمَالَهُ إِلَّا بِحَقِّهَا ، وَوَكَلْتُ سَرِيرَتَهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَقَتَالَ مَنْ مَنَعَ الزَّكَاةَ أَوْ غَيْرَهَا مِنْ حَقِّهِ الْإِسْلَامَ ، وَاهْتَمَّامِ الْإِمَامِ بِشَعَائِرِ الْإِسْلَامِ .
(2) رواه الإمام الطبراني رحمه الله في الكبير ح 10095 ج 103/10 ، وقال الهيثمي رحمه الله : (رواه الطبراني في الكبير وله إسناده صحيح) مجمع الزوائد ج 62/3 ..

، وقال عبدالرحمن بن يزيد بن أسلم : " أْبَى اللَّهُ أَنْ يَقْبَلَ الصَّلَاةَ إِلَّا بِزَكَاةٍ ، وَقَالَ : يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا بَكْرٍ مَا كَانَ أَفْقَهَهُ " (1) .
حتى لقد قال عمر رضي الله عنه : (والذي نفسي بيده لو أطاعنا أبو بكر لكفرنا في صبيحة واحدة ، إِذْ سَأَلُوا التَّخْفِيفَ عَنِ الزَّكَاةِ فَأَبَى عَلَيْهِمْ ، قَالَ : لَوْ مَنَعُونِي عَقَالًا لَجَاهَدْتُهُمْ) (2) ، بعد أن تبَيَّنَ لَهُمُ الْأَمْرُ وَزَالَتِ الشُّبُهَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .
لقد كان الصحابة رضي الله عنهم أجلّ وأفقه من أن يقولوا : نسألهم ، فَإِنْ كَانُوا مُقَرَّرِينَ بِوُجُوبِهَا مَعَ الْإِمْتِنَاعِ عَنْ أَدَائِهَا بِالْكَلِيَّةِ فَهُمْ مُسْلِمُونَ ، وَإِنْ كَانُوا جَاهِدِينَ لَوْجُوبِهَا فَهُمْ مُرْتَدُّونَ ، وَلِكُلِّ حَالَةٍ أَحْكَامُهَا !! .
فقد انعقد إجماعهم رضي الله عنهم على أَنَّ الْإِمْتِنَاعَ عَنْ أَدَائِهَا بِالْكَلِيَّةِ - وَهُوَ الْوَاقِعُ مِنَ الْمُرْتَدِّينَ ، وَلَيْسَ عَنْ دَفْعِهَا لِلْإِمَامِ - هُوَ رَدَّةٌ صَرِيحَةٌ ، تَضْمَنُ إِسْقَاطَ حَقِّ اللَّهِ فِي الْمَالِ ، وَالتَّفْرِيقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ ، وَهُمْ لَمْ يُخَالَفْ أَحَدٌ مِنْهُمْ قَطُّ فِي تَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ ، لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ الْعَقِيلِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ : (كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَرُونَ شَيْئًا مِنَ الْأَعْمَالِ تَرَكَهُ كَفَرًا غَيْرَ الصَّلَاةِ) (3) .
قال الشوكاني : (وَالظَّاهِرُ مِنَ الصِّيغَةِ أَنَّ هَذِهِ الْمَقَالَةَ اجْتَمَعَ عَلَيْهَا الصَّحَابَةُ ، لِأَنَّ قَوْلَهُ : كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ جَمْعٌ مُضَافٌ ، وَهُوَ مِنَ الْمَشْعُرَاتِ بِذَلِكَ) (4) .

(1) تفسير ابن كثير ج 337/2 ، ويُنظر : تفسير الطبري ج 87/10 ، وتفسير القرطبي ج 81/8 ، وتفسير البغوي ج 271/2 ، وتفسير البحر المحيط لأبي حيان ج 13/5 ، وتفسير روح المعاني للآلوسي ج 58/10 .
(2) رواه ابن أبي شيبَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ح 32735 ج 438/6 .

(3) رواه الإمام الترمذي رحمه الله ح 2622 باب ما جاء في ترك الصلاة , وصحح إسناده : النووي في المجموع ج 18/3 , والعراقي في طرح التشريب ج 134/2 , والألباني في صحيح سنن الترمذي ح 2114 .
(4) نيل الأوطار ج 372/1 .

ولذا ألزمهم الصديق رضي الله عنه وعنهم ، حتى انعقد إجماعهم على هذه ، كما انعقد على تلك ، وبناءً على ذلك سمّوا الممتنعين عن أداء الزكاة مرتدين في كل النصوص الواردة عنهم ، وقتلواهم قتال سائر المرتدين ، أي : كمن ادّعى نبوة مسيلمة ، وسجاح ، والأسود ، دون تفريق بينهم في شيء من أحكام القتال ، وشهد لهذا فقهاء السلف .
كما قال الحافظ أبو عبيد القاسم بن سلام رحمه الله : (والمصدق لهذا : جهاد أبي بكر الصديق رحمه الله تعالى بالمهاجرين والأنصار على منع الزكاة ، كجهاد رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الشرك سواء ، لا فرق بينهما في سفك الدماء ، وسبي النساء ، واغتنام المال ، فإنما كانوا مانعين لها غير جاحدين بها) (1) .

(1) الإيمان لأبي عبيد ص 57 .
قال الشيخ سفر الحوالي وفقه الله تعالى : (تنبيه : انظر دلالة الآيات الصريحة على أن إيتاء الزكاة شرط في عصمة الدم وثبوت الأخوة في الدين ، وكيف فهمها الصحابة والسلف وفسروها ، بل وعملوا بها مجمعين على ما أقسم عليه صديقهم " والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة " وقالوا : " لو أطاعنا أبو بكر كفرنا " وقتلواهم هذه المقاتلة التي فسرها السلف كما ترى) ظاهرة الإرجاء في الفقه الإسلامي ج 148/2 .

وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى : (والصحابة لم يقولوا : أنت مقرّ لوجوبها أو جاحد لها ؟ هذا لم يُعهد عن الخلفاء و الصحابة ، بل لقد قال الصديق لعمر رضي الله عنه : " والله لو منعوني عقلاً أو عناقاً كانوا يؤذوننا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها " (1) ، فجعل المبيح للقتال مجرد المنع لا جحد الوجوب ، وقد روي أن طوائف منهم كانوا يقرّون بالوجوب لكن بخلوا بها ، ومع هذا فسيرة الخلفاء فيهم جميعاً سيرة واحدة ، وهي قتل مقاتلتهم وسبي ذراريهم ، وغنيمة أموالهم ، والشهادة على قتلاهم بالنار ، وسمّوهم جميعاً أهل الردّة) (2) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : (وأما قتال مانعي الزكاة إذا كانوا ممتنعين عن أدائها بالكلية أو عن الإقرار بها فهو أعظم من قتال الخوارج) (3) .
أيها المسلمون :

(1) رواه البخاري ح 6526 باب قتل من أبى قبول الفرائض وما نسبوا إلى الردّة ، ومسلم ح 20 باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله

محمد رسول الله , و يقيموا الصلاة , ويؤتوا الزكاة , ويؤمنوا بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم , وأن من فعل ذلك عصم نفسه وماله إلا بحقها , ووكلت سريرته إلى الله تعالى , وقتال من منع الزكاة أو غيرها من حقوق الإسلام واهتمام الإمام بشعائر الإسلام .

(2) الدرر السنية ج 8/35 .

(3) منهاج السنة ج 4/501 .

فتبين لنا مما مضى أن هذا المبتلى ودع الأمانة العلمية , وكسر طوقها بما أحدث , وحرف , وغير , وبدل , وما إلى ذلك من شواظ العصبية و الغلو , وما علم المسكين أن علماء السنة - نضر الله وجوههم - سيقعدون إن شاء الله تعالى له وللغلاة كل مَرَصِد , فيرمون في آثارهم بالشهب , ويطاردونهم , ويأخذون بنواصيهم , فيعرفونهم بالحق , ويعرفونهم بأقذارهم , ومبلغ علمهم , حتى لا تتسرب كتاباتهم لأهل السنة في هذه البلاد وغيرها - زادها الله تعالى وأهلها شرفاً - فأهل السنة ينتظرون من علمائهم الفتاوى والبيانات في التحذير من روابض أهل الصحافة , حتى لا تتسرب نفوس شبابنا بيدعهم , ومساوي نحلتهم , فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (سيأتي على الناس سنوات خداعات , يُصدق فيها الكاذب , ويكذب فيها الصادق , ويؤتمن فيها الخائن , ويخون فيها الأمين , وينطق فيها الزويضة , قيل : وما الزويضة ؟ قال : الرجل التافه في أمر العامة) (1) . فأهل البدع أضُرُّ على أمتنا من أهل الذنوب (2) . ففعلة هذا الكاتب خيانة , تخرق حجاب الأمانة , ومن هتك أمانته , جرح عدلته (وما خائن بمزكى) . ومن أهم الأسباب الواقية من هذا اللا غي ومن على شاكلته :

(1) رواه الإمام أحمد ح 7899 , وابن ماجه ح 4036 باب شدة الزمان , وجود إسناده الحافظ في فتح الباري ج 13/84 .

(2) ينظر : مجموع الفتاوى ج 284/7 .

إعمال أحكام الشريعة الغراء : بمنع سكنى المبتلى بين الأصحاء , (ولهذا نص الفقهاء رحمهم الله تعالى على مشروعية الحجر على المفتي الماجن , والمتطبب الجاهل , وإذا سكن المبتلى بين الأصحاء فلهم أن يمنعوه) (1) .

إلحاق أدب القضاء , في ظهر هذا المبتلى وأعوانه . منع تسويق الجرائد والمجلات التي تنشر مثل هذا الإفساد , وهجرها في حيّز العدم , وهجر أهلها في حيّز العوام .

قال أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي ت 620هـ - رحمه الله تعالى : (ومن السنة : هجران أهل البدع , ومباينتهم , وترك الجدل و الخصومات في الدين , وترك النظر في كتب المبتدعة , والإصغاء إلى كلا

امهم , وكل محدثة في الدين بدعة (2) .
وله رحمه الله كتاب لطيف بعنوان : تحريم النظر في كتب أهل الكلام (3) .

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى : (قال المروزي : قلت لأحمد رحمه الله تعالى : استعرت كتاباً فيه أشياء رديئة , ترى أن أخرقه أو أحرقه ؟ قال : نعم) .

(1) تحريف النصوص من مآخذ أهل الأهواء في الاستدلال ص 171
ضمن المجموع المبارك - الردود - للشيخ العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد
وفقه الله تعالى , وينظر : فهرس مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية
رحمه الله تعالى ج 93/37 .

(2) لمعة الاعتقاد ص 33 ت/بدر البدر , وينظر : قطف الثمر في بيان
عقيدة أهل الأثر ص 157 لمحمد صديق حسن خان القنوجي رحمه الله ,
ت/عاصم بن عبد الله القريوتي , واعتقاد أهل السنة ج 180/1 .
(3) من إصدار دار عالم الكتب , تحقيق : محمد بن عبدالرحمن دمشقية .

وقال أيضاً : (وكل هذه الكتب المتضمنة لمخالفة السنة : غير مأذون
فيها , بل مأذون في محققها وإتلافها , وما على الأمة أضرار منها , وقد
حرق الصحابة رضي الله عنهم جميع المصاحف المخالفة لمصحف عثمان
رضي الله تعالى عنه , لما خافوا على الأمة من الاختلاف , فكيف لو رأوا
هذه الكتب التي أوقعت الخلاف والتفرق بين الأمة) (1) .
إصدار البيانات والفتاوى من قبل علماء الإسلام في مثل هذا المبتلى ,
فهم أخطر على الأمة من الخوارج , وتحطيمهم وأمثالهم بالكشف و
البيان , بالقلم واللسان .

قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى :
(وأنت إذا تأملت تأويلات القرامطة , والملاحدة , والفلاسفة , و
الرافضة , والقدرية , والجهمية , ومن سلك سبيل هؤلاء من المقلدين لهم
في الحكم والدليل , ترى الأخبار بمضمونها عن الله ورسوله صلى الله
عليه وسلم لا يقصر عن الأخبار عنه بالأحاديث الموضوعة المصنوعة ,
التي هي مما عملته أيدي الوضّاعين , وصاغته ألسنة الكذابين , فهؤلاء
اختلفوا عليه ألفاظاً وضعوها , وهؤلاء اختلفوا في كلامه معاني
ابتدعوها , فيما محنة الكتاب والسنة بين الفريقين , وما نازلة نزلت بالإس
لام إلا من الطائفتين , فهما عدوان للإسلام كائنان , وعن الصراط
المستقيم ناكبان , وعن قصد السبيل جائران , فلو رأيت ما يصرف إليه
المحرّفون أحسن الكلام وأبينه وأفصحه , وأحقه بكل هدى وبيان وعلم ,
من المعاني الباطلة , والتأويلات الفاسدة , لكنت تقضي من ذلك عجباً ,
وتتخذ في بطن الأرض سرباً , فتارة تعجب , وتارة تغضب , وتارة تبكي ,
وتارة تضحك , وتارة تتوجّع , لما نزل بالإسلام وحلّ بساحة الوحي ,
ممن هم أضلّ من الأنعام .

فكشف عورات هؤلاء , وبيان فضائحهم , وفساد قواعدهم : من أفضل الجهاد في سبيل الله .

(1) الطرق الحكمية ص 275 .

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لحسان بن ثابت : " إن روح القدس معك ما دمت تنافح عن رسوله " (1) .. (2) .
وختاماً : اعلم أخي المسلم :
أنه لا يجوز إطلاق لفظ الفسق أو الكفر على الغير إلاّ بدليل , وبعد توقّر الشروط , وانتفاء الموانع (3) .
فعن أبي ذر رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول :
(لا يرمي رجل رجلاً بالفسوق , ولا يرميه بالكفر , إلا ارتدت عليه , إن لم يكن صاحبه كذلك) (4) .
قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : (وهذا يقتضي أن من قال لآخر : أنت فاسق , أو قال له : أنت كافر , فإن كان ليس كما قال , كان هو المستحق للوصف المذكور , وأنه إذا كان كما قال , لم يرجع عليه بشيء , لكونه صدق فيما قال , ولكن لا يلزم من كونه لا يصير بذلك فاسقاً ولا كافراً , أن لا يكون أثماً في صورة قوله له : أنت فاسق , بل في هذه الصورة تفصيل : إن قصد نصحه أو نصح غيره ببيان حاله جاز , وإن قصد تعييره وشهرته بذلك , ومحض أذاه لم يجز , لأنه مأمور بالستر عليه وتعليمه وعظته بالحسنى , فمهما أمكنه ذلك بالرفق لا يجوز له أن يفعل باللعنف , لأنه قد يكون سبباً لإغرائه وإصراره على ذلك الفعل , كما في طبع كثير من الناس من الأنفة , ولا سيما إن كان الأمر دون المأمور في المنزلة) (5) .

(1) رواه الإمام مسلم رحمه الله ح 2490 بلفظ : (إن روح القدس لا يزال يؤيدك ما نافحت عن الله ورسوله) باب فضائل حسان بن ثابت رضي الله عنه .

(2) الصواعق المرسلة ج 1/299-302 .

(3) ينظر : إحكام الفصول في أحكام الأصول ص 718 للباجي ت 474هـ .

(4) رواه الإمام البخاري رحمه الله ح 5698 باب ما ينهى من السباب و اللعن , وللإمام مسلم رحمه الله نحوه , كتاب الإيمان ح 61 .

(5) فتح الباري ج 10/466 .

وقرّر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى هذه القاعدة في مواضع من فتاواه , منها قوله : (فإنّ نصوص الوعيد التي في الكتاب والسنة , ونصوص الأئمة بالتكفير والتفسيق ونحو ذلك , لا يستلزم ثبوت موجبها في حق المعين , إلاّ إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع , لا فرق في ذلك بين الأصول والفروع , هذا في عذاب الآخرة , فإنّ المستحق للوعيد

